

## حكومة جديدة في الكويت بلا إخوان وسلفيين

تكنوقراط وثلاث نساء ووجوه شابة في حكومة الشيخ صباح الخالد



الاستقرار والنأي عن الصراعات الشخصية هما أبرز عنوانين لعمل الحكومة الكويتية الجديدة التي أعلن الثلاثاء عن تشكيلها برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، الشخصية التوافقية وصاحب الخبرة الدبلوماسية الذي ينتظر منه قيادة مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والوفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والذين كانت لغيابهما في فترات سابقة آثار واضحة على عملية أخذ القرار وتنفيذ البرامج.

الكويت - أعلن، الثلاثاء في الكويت عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح الذي وقع الاختيار عليه من قبل أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، كشخصية توافقية تتولى ملء الفراغ الناجم عن استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك في نوفمبر الماضي، وتناوب بها قيادة مرحلة جديدة من الوفاق والهدوء تقطع مع مرحلة الصراعات والتجانبات العقيمة التي كثيرا ما عطلت عملية أخذ القرار وتنفيذ البرامج في الوقت المناسب.

**السلاسة التي ميزت الانتقال إلى حكومة جديدة أظهرت قدرة مؤسسة الحكم الكويتية على إدارة الأزمات**

وكان الصراع بين وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح، ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قد أدى إلى استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك الذي اعتذر لاحقا لدى الأمير عن قبول تكليفه بإعادة تشكيل الحكومة.

وفتح الشيخ ناصر ما قال إنه ملف فساد يتضمّن نهب قرابة الـ 800 مليون دولار من صندوق الجيش ويعود لفترة تولي الشيخ خالد الجراح منصب وزير الدفاع قبل أن يتولى حقيبة الداخلية. وطالت القضية بالنتيجة الشيخ جابر باعتباره رئيسا للحكومات الكويتية المتعاقبة منذ سنة 2011 ما دفعه للاعتذار عن قبول التكليف، والإصرار على أولوية إبرام ذمته أمام القضاء.

ورضمن مساعي بتطبيق الصراع بين شيوخ الأسرة الحاكمة الذي خرج إلى العلن قررت لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء، حظر نشر أي أخبار عن بلاغ التجاوزات المالية في صندوق الجيش الذي تقدم به وزير الدفاع المقال، وإجراء تحقيقات سرية.

## فريق متجانس

باتجاه ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي، وحماية العلاقة بين الحكومة والبرلمان من الأهواء الشخصية والمآرب الحزبية التي كثيرا ما كانت دافعا لملاحقة الوزراء بالاستجوابات، مثلما هي دافع وراء توزيع بعض المناصب الإدارية والحقائب الوزارية كحكايات. وبحسب متابعين للشأن الكويتي، فإن السلاسة التي أدير بها ملف الخلاف بين مكاتنتهما في الأسرة الحاكمة وأيضا سهولة الانتقال إلى حكومة جديدة، أظهرها مجددا قدرة كويتية على تطبيق الأزمات، كما أثبتت قدرة مؤسسة الحكم على التخفيف من الأعباء واستبعاد الشخصيات المثيرة للخلافات.

الراهنة تتطلب هذا النوع من المسؤولين القادرين على إدارة الأمور بروية. وتعيش الكويت منذ سنوات متوالية إقالة الحكومات وحل البرلمانات وإعادة تشكيلها كلما استشرت الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستحال التعايش بينهما، بما أثر على عملية سن القوانين والتشريعات ووضع برامج التنمية وتنفيذها. وفي سنوات سابقة وما ميّزها من وفرة في عائدات النفط بدا هذا "الترف الديمقراطي" مقبولا إلى حد ما لقلّة تأثيره، لكن الظروف والمستجدات الاقتصادية والأمنية ذات العلاقة بالأوضاع الإقليمية رفعت الأصوات المطالبة بتغيير القوانين وتعديل النظم

الوزراء ووزيرا للخارجية وهو المنصب الذي استمر فيه حتى تكليفه برئاسة الحكومة الجديدة. وبحسب مراقبين، فقد جاءت قرارات أمير الكويت بقبول اعتذار الشيخ جابر المبارك واستبعاد نجله الشيخ ناصر وأيضاً وزير الداخلية السابق الشيخ خالد الجراح من المشاركة في حكومة الشيخ صباح الخالد، انطلاقاً من معرفته بأن هناك مخططات تستهدف الاستقرار في الكويت، وهي أكبر من الشعارات المرفوعة بمكافحة الفساد. وفضلا عن تحقيق الاستقرار في الداخل، انطلق أمير الكويت في تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل الحكومة الجديدة، من إدراكه بأن اللحظة الإقليمية

واكتست استقالة حكومة الشيخ جابر الأخيرة طابعا استثنائيا كونها لم تات، كما هو معهود، إثر خلافات مع البرلمان بل بسبب تنافر بين أعضائها. كما جاءت الاستقالة في فترة كويتية قلقة بسبب التطورات المحيطة بالبلد لاسيما عدم الاستقرار في الساحة العراقية المجاورة، وتقلبات الصراع بين إيران والولايات المتحدة. ويبلغ رئيس الوزراء الكويتي الجديد ستة وستين عاما ودخل العمل الحكومي من بوابة الدبلوماسية حيث شغل منصب ملحق دبلوماسي في وزارة الخارجية، ليتولى لاحقا منصب وزير للشؤون الاجتماعية والعمل، ثم منصب وزير للإعلام، فنانبا لرئيس مجلس

## إيران تسوّق دوليا لشرعية سفير الحوثيين

طهران - ربّعت إيران لقاء بين إبراهيم الديلمي المعين من قبل جماعة الحوثي "سفيرا" لليمن لدى طهران، مع سفير سويسرا لديها ماركوس لينتير الذي تقوم سفارته برعاية المصالح الأميركية، الأمر الذي مثل خرقا للأعراف الدبلوماسية الدولية على اعتبار السفير الحوثي ليس جزءا من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

واستنكرت حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي اللقاء واعتبرته على لسان وزير الإعلام معمر الإيراني "مخالفة لسفارة الأعراف الدبلوماسية وتجاوزا مرفوضا للقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة اليمنية".

واتهم الوزير اليمني إيران بـ"الإمعان في سياساتها العدائية تجاه اليمن وشعبها". كما اعتبر أن هذا الدور الإيراني في الترتيب لقاء سفير الحوثيين بسفراء لدى طهران، مؤشر إضافي للدعم السياسي إضافة إلى الدعم المالي والإعلامي والعسكري الذي يقدمه نظام طهران لجماعة الحوثي.

وحذر من "تماهي البعثات الدبلوماسية العاملة في طهران مع أجندة النظام الإيراني في شرعنة الانقلاب الحوثي وسياساته التخريبية التي تمثل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي". ودعا لاحترام إرادة الشعب اليمني والقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة اليمنية وفي مقدمتها القرار رقم 2216.

والأحد، نشرت وسائل إعلامية حوثية خبرا عن لقاء بين الديلمي ولينتير. وقالت إنه جرى خلال اللقاء بحث سبل دعم مبادرة رئيس المجلس السياسي لحوثيين مهدي المشاط لتحقيق السلام والجوانب المتصلة بتسهيل الأعمال الإنسانية والإغاثية في اليمن. وأفادت بأن الديلمي التقى أيضا القائم بأعمال السفير الليبي في طهران علي العبيدي، وناقش معه آفاق التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها.

ويقول مراقبون إن طهران لم تفتح جبهة جديدة ضد الولايات المتحدة في العراق، بالتزامن مع الاحتجاجات الشعبية الواسعة، بشكل عبثي أو في توقيت عشوائي، وإنما وفقا لخطة مدروسة.

## إيران تهضم تدريجيا فكرة تراجع مستوى تأثيرها في العراق وتسعى إلى مواجهة بالوكالة مع الولايات المتحدة على أراضيها

ويبدو أن إيران تهضم تدريجيا فكرة تراجع مستوى تأثيرها في العراق خلال المرحلة المقبلة، لذلك تسعى إلى مواجهة بالوكالة مع الولايات المتحدة على أراضيها.

ويقول مقربون من زعماء ميليشيات عراقية موالية لإيران إن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل ضربات يسقط فيها جنود أميركيين، لأن هذا التطور سيثير الرأي العام ضد إدارة الرئيس دونالد ترامب، الذي لا يمكن أن يخوض حربا، حتى ولو كانت سريعة أو محدودة، قبيل الانتخابات. لهذا، ترى طهران وحلفاؤها العراقيون أن الضغط على الولايات المتحدة في بغداد، في هذا التوقيت، هو أمر مثالي، فإن كان لواشنطن من تأثير في العراق، فيمكن توجيهه نحو دعم ترشيح رئيس وزراء جديد يحافظ على مصالح الولايات المتحدة وإيران في الآن نفسه.

## طهران وواشنطن تتبادلان رسائل غير ودية عبر الساحة العراقية

مارك إسبر: نحتفظ بحق الرد على استهداف مصالحنا في العراق

التصعيد والفوضى". كما نبه إلى أن "اتخاذ قرارات من جانب واحد ستكون له ردود فعل سلبية تصعب السيطرة عليها وتهدد أمن وسيادة واستقلال العراق".

ولم يكن واضحا ما إذا كانت تحذيرات عبدالمهدي موجهة للأميركيين لحثهم على ضبط النفس وعدم الرد، أم للميليشيات العراقية الموالية لإيران، المتورطة في قصف المواقع الأميركية داخل العراق.

ويقول مراقبون إن اختيار عبدالمهدي لهذه اللغة خلال حديثه عن ملف يمثل مستوى عاليا من الحرج لحكومة، يعكس عجزه عن التدخل أو السيطرة، إذ لا يملك الرجل الاعتراض على أي قرار إيراني بما في ذلك قصف الميليشيات الموالية لطهران مبنى السفارة الأميركية في بغداد، ولا يستطيع في المقابل التعهد للاميركيين بتوفير الحماية لجنودهم الموجودين في العراق بطلب من الحكومة المنتخبة.

وإثر المكالمات الهاتفية مع رئيس الوزراء العراقي، قال الوزير الأميركي إنه دعا عبدالمهدي إلى "اتخاذ خطوات لوقف استهداف قواعد تستضيف قوات أميركية". وقال إسبر "نحتاج مساعدة العراقيين من أجل استقرار الوضع الأمني ووضع تحت السيطرة، لكننا نازلنا نحتفظ بحقنا في الدفاع عن النفس وسفارسه". وعندما سئل إسبر عن يعتقد أنه وراء الهجمات الصاروخية الأخيرة، قال "أظن أن إيران وراء هذه الهجمات، مثلما هي وراء الكثير من السلوكيات الخبيثة في أنحاء المنطقة، لكن من الصعب الجزم".

ومطلع هذا الأسبوع هاتف وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر، رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، حيث عبر عن "قلقه لتعرض بعض المنشآت إلى القصف، وضرورة اتخاذ إجراءات لإيقاف ذلك".

وقال مكتب عبدالمهدي إن رئيس الوزراء العراقي عبّر "عن قلقه أيضا لهذه التطورات، وطالب ببذل مساع جادة يشترك بها الجميع لمنع التصعيد الذي إن تطور سيهدد جميع الأطراف"، مشيرا إلى أن "أي إضعاف للحكومة والدولة العراقية سيكون مشجعا على

الصاروخية التي تطل المواقع الأميركية في البلاد، لكنها تترك منصات الإطلاق في مواقع تابعة لها بشكل متعمد قصد توجيه رسائل عبرها.

وقالت مصادر استخباراتية مطلعة في بغداد لـ "العرب"، إن "الحرس الثوري الإيراني نسق على الأقل اثنين من الهجمات التي طالت الأميركيين في العراق، خلال الأسابيع القليلة الماضية"، مشيرة إلى أن أحد الهجومين استهدف قاعدة عين الأسد في غرب العراق والتي توصف بأنها المعقل الأهم للقوات الأميركية على الأراضي العراقية.



الانصراف عن الموضوع الأساسي وتحويل وجهة المعركة

بغداد - تواصل الولايات المتحدة تضيق الخناق على رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي، في سياق تحول الموقف الأميركي بشأن الملف العراقي من اللين والمواربة إلى المواجهة الصريحة.

ومثلت الاحتجاجات التي يشهدها العراق منذ مطلع أكتوبر الماضي ضد الطبقة السياسية المهتمة بإشاعة الفساد وسرقة المال العام وتغليب مصالح خارجية على مصالح البلاد، فرصة ثمينة أمام الولايات المتحدة للبرهنة على مدى اهتمامها بالملف العراقي، الذي تراجعت قدرتها على التأثير فيه منذ أعوام، بفعل تمدد النفوذ الإيراني. ووجدت واشنطن في القمع الدموي الذي مارسه الحكومة العراقية بتشجيع إيراني ضد المتظاهرين العزل، وتسبب في سقوط الآلاف بين قتلى وجرحى، نقطة انطلاق لإعادة صياغة موقفها من العراق الذي اتسم بالسلبية خلال الأعوام السبعة الأخيرة، ولاسيما ما يتعلق بالجانب السياسي.

وعندما وجدت أن الاحتجاجات موجهة برمتها ضد إيران استخدمت الولايات المتحدة وزير خارجيتها وسفيرها في العراق، مع مسؤولين آخرين، لإعلان انتقادات حادة ضد القمع الحكومي للمتظاهرين في العراق، محذرة من سيطرة الميليشيات الموالية لطهران على القرار السياسي في بغداد. وكانت هذه الانتقادات، أكثر من كافية لإثارة رد إيراني ضد الولايات المتحدة، وتحديد في العراق، وهو ما ترجم عبر 10 هجمات طالت مواقع يملك الأميركيون فيها وجودا عسكريا، في هذا البلد، خلال الشهرين الماضيين. ولا تتبنى الميليشيات العراقية الهجمات